



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (٢٣) – العدد الرابع – اكتوبر ٢٠٢٢



نموذج كمي مقترح لتحسين كفاءة مراقب الحسابات في حكمه على
إستمارية المنشآت

A Proposed Quantitative Model to Improve the Efficiency of the Auditor in his Judgment on the Continuity of the Establishments

الباحث / محمود محمد هارون محمد

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة - جامعة بورسعيد - قسم المحاسبة

اشراف

الأستاذ الدكتور

صابر حسن الغنام

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

الاستاذ الدكتور

زين العابدين سعيد فارس

أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>



ملخص :

هدف البحث إلى دراسة أثر النموذج الكمي المقترح لتحسين كفاءة مراقب الحسابات في حكمه على إستمرارية المنشآت ، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بصياغة مجموعة من الفروض لعل أهمها : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الأداء المهني لمراقب الحسابات وقدرته على الحكم بإستمرارية المنشأة" ، "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسئولية مراقب الحسابات وقدرته على الحكم بإستمرارية المنشأة" ، ولإختبار هذه الفروض تم الإستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية تم إستخدامها لخدمة إعداد دراسة ميدانية بهدف تحقيق أغراض البحث ، وقد أسفرت تلك الدراسة عن مجموعة من النتائج كان أهمها: قصور الأساليب والنماذج الإحصائية التقليدية في التنبؤ بقدرة المنشأة على الاستمرارية ، حيث يحكمها العديد من الافتراضات المقيدة والتي تحول دون فعالية وصلاحيه عملية تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار ، مثل افتراض الخطية ، والتوزيع الطبيعي للبيانات او المتغيرات ، وافتراض الاستقلالية والتجانس للمؤشرات او المتغيرات الداخلة في عملية تقييم الاستمرارية ، وهو ما يجعل كل هذه الافتراضات تتعارض في كثير من الاحيان مع عناصر القوائم ، وهذا ما تم تأكيده من خلال الدراسة ، الأمر الذي ترتب عليه سعي الباحث نحو إيجاد أسلوب كمي يجمع بين المؤشرات المالية وغير المالية ، وفي النهاية أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات لعل أهمها : ضرورة أن تطور الإدارة من خبراتها وتأخذ في الحسبان كافة المعلومات المتاحة عن المستقبل عند تقييم مدى ملائمة قدرة المنشأة على الإستمرار ، ضرورة تشجيع مراقبي الحسابات - سواء في مكاتب المحاسبة الخاصة او لدى الجهاز المركزي للمحاسبات - بإستخدام الاساليب الكمية التي تعتمد على المؤشرات المالية وغير المالية ، وذلك عند تقييم قدرة المنشأة على الإستمرارية بهدف ترشيد احكامهم المهنية ، وتحسين قراراتهم

الكلمات المفتاحية : تحسين كفاءة مراقب الحسابات - الحكم على إستمرارية المنشآت .



Abstract :

The aim of the research is to study the impact of the proposed quantitative model to improve the efficiency of the auditor in his judgment on the continuity of the establishments. There is a statistically significant relationship between the responsibility of the auditor and his ability to judge the continuity of the establishment. To test these hypotheses, a set of statistical methods were used to serve the preparation of a field study in order to achieve the purposes of the research. The traditional statistic in predicting the entity's ability to continue as a going concern, as it is governed by many restrictive assumptions that prevent the effectiveness and validity of the process of assessing the entity's ability to continue as a going concern, such as the assumption of linearity, the normal distribution of data or variables, and the assumption of independence and homogeneity of indicators or variables involved in the going concern assessment process, which is What makes all these assumptions often conflict with the elements of the lists, and this is what has been confirmed by During the study, which resulted in the researcher striving towards finding a quantitative method that combines financial and non-financial indicators, and in the end the researcher recommended a set of recommendations, perhaps the most important of which are: The establishment to continue, the need to encourage auditors - whether in private accounting firms or at the Central Auditing Organization - to use quantitative methods that depend on financial and non-financial indicators, when evaluating the establishment's ability to continue in order to rationalize their professional judgments and improve their decisions.

Keywords: Improving the Efficiency of the Auditor - Judging the Continuity of the Establishments.



أولاً – مشكلة البحث :

زاد الإهتمام في الأونة الأخيرة بموضوع إستمرارية المنشآت ، نظراً لان فرض الإستمرارية يمثل حجر الزاوية في بناء نظرية المحاسبة ، وبموجب اساس الإستمرارية في المحاسبة تعد القوائم المالية بإفتراض أن المنشأة سوف تستمر في أعمالها في المستقبل المنظور دون التوقف ، ويتم إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام بإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة ما لم تعتزم إدارة المنشأة تصفيتها أو إيقاف العمليات أو الأنشطة ذات الصلة (ISA,570).

وفي هذا السياق يكون مراقب الحسابات مسئولاً أمام الأطراف المرتبطة بالمنشأة عن التنبيه المبكر فيما يتعلق بقدرة المنشأة على الإستمرار من عدمه ، الأمر الذي ترتب عليه وجود فجوة بين ما تتوقعه الأطراف المرتبطة بالمنشأة من مراقب الحسابات وبين الأداء الفعلي له ، مما دعت الحاجة إلى قيام مراقب الحسابات ببذل مزيداً من الجهد في محاولة تضيق هذه الفجوة.

وبناء علي ما تقدم فقد تناولت الكثير من المعايير والإصدارات المهنية مسئولية مراقب الحسابات تجاه تقييم الإستمرارية (ISA,570 ؛ ISA NZ,570 ؛ SAS,130 ؛ SAS,126؛ ASA,570) علاوة على معيار المراجعة المصري رقم 570 المتعلق بمسئوليات مراقب الحسابات تجاه تقييم إستمرارية المنشآت عند مراجعة القوائم المالية ذات العلاقة ، حيث يسعى مراقب الحسابات في هذا الإطار إلي الآتي :

1/1 الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، فيما يتعلق - وبشأن إستنتاج - مدى مناسبة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية .

2/1 إستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها يتم إستنتاج - ما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهري ذو علاقة بأحداث أو ظروف معينة والتي قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على الإستمرار.

وإستكمالاً لعرض مشكلة البحث يمكن صياغة التساؤلات التالية :

١- هل يمكن إقتراح نموذج كمي يعمل على تحسين فعالية مراقب الحسابات في قياس قدرة المنشأة على الإستمرار ؟

٢- ما هي أهم محددات وضوابط النموذج المقترح لقياس قدرة المنشأة على الإستمرار؟

٣- هل يمكن إختبار النموذج المقترح لقياس قدرة المنشأة على الإستمرار عملياً ؟



ثانياً - أهداف البحث :

يهدف البحث بشكل عام إلى تحسين فعالية مراقب الحسابات في قياس قدرة المنشأة على الإستمرار من خلال إقتراح نموذج كمي يضم مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية لتحقيق هذا الهدف .

ويتم تحقيق هذا الهدف العام من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

١- إقتراح نموذج كمي يعمل على تحسين فعالية مراقب الحسابات في قياس قدرة المنشأة على الإستمرار .

٢- عرض لأهم محددات وضوابط النموذج المقترح لقياس قدرة المنشأة على الإستمرار .

٣- إختبار النموذج المقترح لقياس قدرة المنشأة على الإستمرار بشكل عملي .

ثالثاً - أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته على المستويين العلمي والعملي على حد سواء من أنه يتطرق إلى قضية هامة وحديثة في مجال تقييم فعالية مراقب الحسابات في قياس قدرة المنشأة على الإستمرار وخصوصاً في ظل بيئة تتسم بمتغيرات كثيرة بين لحظة وأخرى .

فعلى المستوى العلمي: تكمن أهمية البحث في كونه يبحث في وجود نموذج كمي يعتمد على مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية يستعين به مراقبي الحسابات في الحكم على فرض إستمرارية المنشأة من عدمه ، كما يعد هذا البحث إضافة إلى أدبيات المراجع العربية والأجنبية التي تناولت تقييم دور مراقبي الحسابات لقدرة المنشآت على الإستمرار .

وعلى المستوى العملي: يستمد هذا البحث أهميته في محاولة ربط الجهود الأكاديمية بالخطوات التنفيذية في الواقع العملي نظراً لحاجة العديد من الأطراف مثل (المستثمرين، الدائنين، العملاء، العاملين) إلى جمع المعلومات حول إستمرارية المنشأة من عدمها ، وقد تزايد الإهتمام بهذا الأمر نتيجة حدوث الكثير من حوادث الإفلاس للمنشآت وعدم إشارة مراقبي الحسابات إلى وجود مشاكل تحيط بإستمرارية المنشأة في تقريره ، مما ترتب عليه وجود مجموعة كبيرة من القضايا المرفوعة ضد مكاتب المراجعة بأحجامها المختلفة (الكبيرة - المتوسطة - الصغيرة) مما دعت الحاجة إلى ضرورة قيام مراقبي الحسابات بإجراء المزيد من التحليل للأحداث والظروف والعوامل التي يمكن أن تساهم في التنبؤ بإستمرارية المنشأة من عدمها ، فضلاً عن إمكانية إستخدام النموذج الكمي



المقترح كأداة للرقابة على جودة الأداء المهني لمراقبي الحسابات ، أي كمعيار مرجعي يمكن الرجوع إليه في ظل الظروف المماثلة .

رابعاً – متغيرات وفروض البحث :

١- المتغيرات :

المتغير المستقل يتمثل في : محددات تحسين كفاءة مراقب الحسابات .

المتغير التابع يتمثل في : الحكم على إستمرارية المنشآت .

٢- الفروض :

الفرض العدمي الأول (H_0) : "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الأداء المهني لمراقب الحسابات وقدرته على الحكم بإستمرارية المنشأة" .

الفرض البديل الأول (H_1) : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الأداء المهني لمراقب الحسابات وقدرته على الحكم بإستمرارية المنشأة" .

الفرض العدمي الثاني (H_0) : "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسئولية مراقب الحسابات وقدرته على الحكم بإستمرارية المنشأة" .

الفرض البديل الثاني (H_1) : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسئولية مراقب الحسابات وقدرته على الحكم بإستمرارية المنشأة" .

الفرض العدمي الثالث (H_0) : "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام مراقب الحسابات للأساليب الكمية المتطورة وقدرته على الحكم بإستمرارية المنشأة" .

الفرض البديل الثالث (H_1) : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام مراقب الحسابات للأساليب الكمية المتطورة وقدرته على الحكم بإستمرارية المنشأة" .

خامساً – الدراسات والبحوث السابقة :

تمثل الدراسات السابقة إطارًا معرفيًا رئيسًا ورافدًا أساسيًا من الروافد التي تواجه العمل العلمي وتقدم له خبرات وتجارب الباحثين السابقين، ليتعرف الباحث على نقاط القوة والضعف في منهجية ونظرية وأساليب التعامل مع تلك الدراسات ، حيث أنها تشكل إطارا معرفيا ومنهجيا إثرائياً



لأية دراسة علمية ، الأمر الذي يجعل منها إجراء أساسياً لا بد من توافره والإفادة منه ليكتمل للعمل العلمي قوامه الذي يأخذ منه ما يسهم به في إنماء تصوراته ومداخله ويعدل أساليبه وطرقه ويجنب مسلكه التكرار، ويحقق لتحليلاته العمق والرؤية المتكاملة الشاملة.

لذا فإن الوقوف على الدراسات السابقة ليس ضرباً من الرفاهية أو سعياً إلى تضخيم حجم الأعمال ، بقدر ما هو مطلب منهجي في الأساس يشحذ ذهن الباحث ويبلور آراؤه ورؤاه ويحدد خطاه نحو البحث العلمي الجاد والتميز.

هذا وقد قدمت الدراسات العلمية محاولات عدة لفهم مكونات أو أبعاد تقييم فعالية مراقب الحسابات ، من منطلق أن تحليل هذه المكونات أو الأبعاد يساهم في تقييم وضع المنظمات المختلفة فيما يتعلق باستمرارها ، الأمر الذي يمكن هذه المنظمات من التحسين المستمر لمستوى لفعالية مراقب الحسابات بما يحقق لها اللحاق بركب التطور المتلاحق في بيئة الأعمال.

هذا ويمكن عرض وتوضيح مختلف أبعاد تقييم فعالية مراقب الحسابات وكذلك قدرة المنشأة على الاستمرار ، وذلك من خلال عدد من أدبيات الدراسات السابقة التي رجع إليها الباحث لإغناء دراسته .

(١) دراسة : (رشيد ، 2020 ، ص ص ٥٧-٦٠)

بعنوان: (تأثير استخدام العصف الذهني في ترشيد الحكم المهني للمدقق لتقييم استمرارية الشركة)

تطرقت الدراسة إلى التعرف على مفهوم العصف الذهني وأبعاده في التدقيق ومن ثم تحديد مفهوم الحكم المهني في التدقيق وأهميته ومداخل ترشيده، وبيان مدى تأثير استخدام العصف الذهني في ترشيد الحكم المهني للمدقق لتقييم استمرارية الشركة. وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي "هل هناك أثر لاستخدام العصف الذهني في ترشيد الحكم المهني للمدقق لتقييم قدرة الشركة على الاستمرار"؟ . ولإختبار فروض الدراسة احصائياً، قام الباحث بإعداد استمارة استبيان تناولت عدد من المحاور والعبارات ذات الصلة بالموضوع، وتم توزيعها على مجموعة من المستقصى منهم ، وتم اختبار هذه الفروض باستخدام الاساليب الاحصائية ، وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان أهمها: إن العصف الذهني في التدقيق أسلوب علمي يستخدم من قبل فريق التدقيق لتوليد وإنتاج أفكار وآراء إبداعية لحل مشكلة معينة في عملية التدقيق، وتكون هذه الأفكار والآراء جيدة ومفيدة ، يهدف العصف الذهني إلى وضع الذهن لدى فريق التدقيق في حالة من الإثارة والجاهزية للتفكير في كل الاتجاهات لتوليد وتحسين أفكار وآراء إبداعية من خلال



المحاكاة والتعاون في الأفكار من قبل فريق التدقيق لإيجاد إجراءات تدقيق أكثر كفاءة وفاعلية، حول المشكلة أو الموضوع تحت التدقيق منها ترشيد الحكم المهني للمدقق لتقييم استمرارية الشركة بحيث يتاح لأفراد التدقيق جو من الحرية يسمح بظهور كل الآراء والأفكار ، يمكن تحديد تأثير استخدام العصف الذهني في ترشيد الحكم المهني للمدقق لتقييم استمرارية الشركة من خلال الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بمدى ملائمة استخدام الإدارة لافتراض الشركة المستمرة في إعداد القوائم المالية، ومدى متانة ومعقولية التوقعات والتكهنات التي توفرها الإدارة لتقييم قدرة الشركة على الاستمرار، ووجود شكوك جوهرية تتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تلقي بتكهنات سلبية على قدرة الشركة على الاستمرار، وإجراءات التدقيق الإضافية عند تحديد الأحداث أو الظروف، وترشيد الحكم المهني للمدقق في تحديد الآثار المترتبة على تقرير المدقق عند الإبلاغ وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

وأوصت الدراسة بالعمل على توعية المدققين الخارجيين بأهمية إتباع وتطبيق إستراتيجية العصف الذهني في التدقيق بشكل عام وفي تقييم قدرة الشركة على الاستمرار بشكل خاص، وما لها من انعكاسات إيجابية من خلال ترشيد الحكم المهني للمدققين الخارجيين ، ضرورة استخدام المدققين الخارجيين لجلسات العصف الذهني بشكل علمي ومدروس ، ضرورة بذل العناية المهنية اللازمة في جلسات العصف الذهني من قبل المدققين لترشيد حكمهم المهني بخصوص إعطاء التقرير المناسب عند وجود الشك المتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار وكذلك إدراك جميع العوامل المختلفة الموضوعية من قبل الإدارة لإزالة هذا الشك ، التعريف بجلسات العصف الذهني وأهدافها وأهميتها وقواعدها ومراحلها وامكانية استخدامها في ترشيد الحكم المهني للمدقق لتقييم استمرارية الشركة.

(٢) دراسة : (Marie & Alena, 2020, Pp.74–76)

بعنوان:

(New Audit Reporting Challenges: Auditing the Going Concern Basis of Accounting)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة رأي المستخدمين حول الإقتراحات الجديدة ل IAASB والتي تتعلق بالتقرير عن الإستمرارية في ظل ISA570 ويأتي هذا الإقتراح بعد العديد من الفئات المتعلقة بالتقرير عن الإستمرارية والتي أدت إلى انخفاض ثقة المستخدم في مهنة المراجعة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ بالولايات المتحدة الأمريكية ، وفي سياق هذه الدراسة



فقد تم التعرض إلى خطابات التعليقات التي تم إرسالها إلى IAASB من قبل المستجيبين ، وقد إنتهت الدراسة إلى أن الردود بشأن مقترحات IAASB لا تتوافق تماما مع متطلبات الدراسة لأنها لن تجلب قيمة للمستخدمين ولا تفعل شيئا لتقليل فجوة التوقعات ، ومع ذلك فإن معظم المستخدمين يميلون إلى عملية التعديل والمراجعة ويحثون الهيئة على العمل عن كثب مع الهيئات الأخرى في هذا الشأن.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المقترحات التي سوف يتم إصدارها من قبل الجهات المعنية سيكون لها على الأرجح أثر إيجابي على إعداد تقارير المراجعة .

(٣) دراسة : (Planer et al., 2020, Pp.3-5)

بعنوان: (Going Concern Debt Ratios: Is the Firm Safe)

إهتمت الدراسة بتحليل مؤشرات المديونية التي تؤثر على وقوع المنشأة في موقف الأمان ؛ وبالتالي التأثير على قدرتها على الإستمرار ، وإختبار فروض الدراسة احصائيا، قام الباحث بإعداد استمارة استبيان تناولت عدد من المحاور والعبارات ذات الصلة بالموضوع، وتم توزيعها على مجموعة من المستقصى منهم ، وتم اختبار هذه الفروض باستخدام الاساليب الاحصائية ، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن حجم المديونية الظاهر بقائمة المركز المالي يتضمن تكلفة ثابتة للديون متمثلة في الفوائد التي تؤثر سلبياً على الأرباح الظاهرة بقائمة الدخل وأن زيادة المديونية مع إنخفاض قدرة المنشأة على السداد تؤدي إلى زيادة شك المراجع الخارجي في إستمرارية المنشأة ، كما توصلت الدراسة إلى وضع إطار يحدد العلاقة بين ربحية المنشأة وإفلاسها وإفصاح عن الأرباح لتقييم المنشأة . علاوة على أن موقف المراجع الخارجي من استمرارية المنشأة يتأثر بكل من أرباح المنشأة وقيمتها وتعرضها للإفلاس .

المحور الأول : الإجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات نحو تقييم قدرة المنشأة على الإستمرار

مما لاشك فيه أن مراقب الحسابات يقوم بمجموعة من الاجراءات التي تتطلبها عملية مراجعة تقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية، وذلك حتى يتمكن من إعداد تقريره على الوجه المطلوب ، وطبقاً لما اكدته دراسة (Asare, 2018, Pp.17-33) ينبغي على المراجع عند التخطيط والقيام بإجراءات المراجعة وتقييم النتائج أن يراعي مدى ملائمة استخدام الادارة لفرض استمرارية المنشأة عند إعداد القوائم المالية ، كما يجب عليه أيضاً أن يدرس خطط الادارة للتخفيف من حدة المشاكل التي تواجه المنشأة، ومدى إمكانية تطبيق تلك الخطط في فترة زمنية معقولة قبل أن يقرر ما إذا



كان فرض الاستمرارية لايزال محل شك أساسي أم لا ، وذلك بالإستعانة بتقديره الشخصي المهني كما أنه يجب عليه أن يحصل على مجموعة من أدلة الاثبات الكافية عن خطط الادارة وقدرتها على تحسين الظروف المسببة لمشاكل الاستمرارية .

وفي هذا الشأن تعد شكاوى مراقب الحسابات فيما يتعلق بقدرة المنشأة محل المراجعة وقيامه بجمع أدلة الاثبات الاضافية ودراسته لخطط الادارة محل إهتمام منذ اللحظات الاولى لظهور أي مؤشر من مؤشرات التعثر المالي، والتي تنجلي بصفة أساسية في عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل، وذلك دون الإنتظار لدخول المنشأة في مرحلة من مراحل الفشل وما قد يلي ذلك من رفع يد المنشأة عن إدارة أموالها تمهيدا لاشهار افلاسها أو تصفيتها ، وهذا ما أكدت عليه دراسة (منصور، 2018 ، ص ص ١٠٩-١٣٥) .

وفي هذا الاطار جاء بدراسة (شلقامي ، 2016 ، ص ص ٢٢-٢٧) أن هناك مجموعة من الاجراءات التي يجب على مراقب الحسابات القيام بها لتقييم استمرارية المنشأة ، حيث طرحت في مجموعة من الخطوات الهامة ، تتمثل في الاتي:

1/1 العمل على الحصول على أدلة اثبات كافية وملائمة وقوية للتأكد بصورة قطعية وبذل العناية المهنية المطلوبة.

2/1 القيام بعملية تحليل ومناقشة التدفقات النقدية والارباح .

3/1 الحضور أو الاطلاع على محاضر اجتماعات الهيئة العامة ومجالس الادارة علاوة على الإتصال بمسئولي الحوكمة في المنشأة .

4/1 القيام بفحص وتحليل الاحداث المستقبلية علاوة على دراسة وتحليل خطة المنشأة المتعلقة بالتعامل بطلبات العملاء التي لمن تنفذ بعد .

5/1 طلب تقرير يقدم من إدارة المنشأة بصورة واضحة ومكتوبة موضح فيه خطط الإدارة المستقبلية وإستراتيجيتها .

وفي إطار ما تقدم فقد تناولت العديد من الإصدارات المهنية الأمريكية والدولية مجموعة من إجراءات المراجعة المتبعة في تقييم مراقب الحسابات لقدرة المنشأة على الإستمرار وذلك على النحو التالي:



معيار المراجعة الأمريكي SAS No.126 القسم AU-C 570 :

يتناول هذا المعيار مسئوليات مراقب الحسابات عند مراجعة القوائم المالية فيما يتعلق بتقييم ما إذا كان هناك شك جوهري بشأن قدرة المنشأة على الإستمرار ، وفي ضوء ذلك تطلب ذلك المعيار من مراقبي الحسابات القيام بالإجراءات التالية :

أولاً : يجب على مراقب الحسابات أن يأخذ في الإعتبار الظروف والأحداث التي قد تثير الشك في مقدرة المنشأة على الإستمرار لفترة لا تتجاوز **Not to Exceed** سنة من تاريخ القوائم المالية ، حيث حدد المعيار أمثلة لإجراءات المراجعة التي قد تحدد تلك الأحداث أو الظروف التي تتعارض مع إفتراض الإستمرارية وتشمل :

- أ- الإجراءات التحليلية .
- ب-مراجعة الأحداث اللاحقة .
- ج-مراجعة الإمتثال لشروط وإتفاقيات الدين والقروض .
- د- قراءة محاضر إجتماعات المساهمين ، ومجلس الإدارة ، واللجان الهامة للمجلس .
- هـ-الإستثمار من المستشار القانوني للمنشأة حول التقاضي والمطالبات والتقييم .
- و- التأكيد مع الأطراف الثالثة وذات العلاقة حول تفاصيل الترتيبات لتوفير أو الحفاظ على الدعم المالي.

ثانياً : في حالة وجود شك في مقدرة المنشأة على الإستمرار يطلب المعيار من مراقبي الحسابات الحصول على معلومات حول خطط الإدارة والتي تنوي بها الإدارة أن تخفف الاثار العكسية لتلك الأحداث أو الظروف وتقييم مدى ملاءمتها ومدى معقوليتها . ولهذا يجب على مراقب الحسابات القيام بما يلي :

- أ- تقييم ما إذا كان من المحتمل أن تخفف خطط الإدارة تلك الاثار العكسية لفترة معقولة من الزمن .
- ب-تحديد عناصر خطط الإدارة الجوهرية في التغلب على الاثار العكسية لتلك الأحداث والظروف ، وتخطيط وتنفيذ إجراءات للحصول على أدلة المراجعة بشأنها ، بما في ذلك الأخذ في الإعتبار كفاية الدعم بخصوص القدرة على الحصول على تمويل إضافي أو التخلص المخطط من أصول إن وجدت.



ج- تقييم ما إذا كان من المحتمل أن هذه الخطط يمكن تنفيذها على نحو فعال .

وتتضمن الخطط الإدارية الواجب على مراقب الحسابات أخذها في الإعتبار ما يلي : (Fargher & Jiang, 2018, Pp. 229-231)

- خطط التخلص من الأصول : مثل القيود المفروضة على التصرف في الأصول ، والتي تتمثل في العهود التي تحد من تلك المعاملات في إتفاقيات القروض أو الإتفاقيات المماثلة ، أو رهونات التي تكون مقابل الأصول ، ومدى القدرة على بيع الأصول والتي تخطط المنشأة لبيعها ، وكذلك الآثار المحتملة المباشرة وغير المباشرة للتصرف في الأصول .
- خطط لإفترض الأموال أو إعادة هيكلة الدين : مثل مدى توافر التمويل بالديون ، بما في ذلك الترتيبات الإئتمانية القائمة أو الملتزم بها ، والتي تتمثل في ترتيبات حد الإئتمان ، أو ترتيبات متعلقة ببيع المستحقات المالية أو بيع وإعادة إستجار الأصول ، ووجود ترتيبات قائمة أو ملتزم بها لإعادة هيطة الديون أو إخضاع الديون لما يسمى بالدين الثانوي **Subordinate Debt** أي التي يكون لها أولية سداد أقل من غيرها من الديون عند التصفية أو الإفلاس ، أو ترتيبات لضمان سداد القروض ، وكذلك الآثار المحتملة لخطط الإقتراض المتعلقة بالقيود الحالية على الإقتراض الإضافي أو على مدى كفاية الضمانات المتاحة .
- خطط لخفض أو تأجيل النفقات : مثل وجود خطط ذات جدوى إقتصادية لتخفيض النفقات الإدارية والإضافي أو خطط لتأجيل الصيانة ومشروعات البحث والتطوير ، أو الإستئجار بدلاً من شراء الأصول ، ودراسة الآثار المحتملة المباشرة وغير المباشرة لخفض أو تأجيل بعض النفقات .
- خطط لزيادة ملكية الأسهم : وتشتمل على دراسة مدى وجود خطط ذات جدوى إقتصادية لزيادة حقوق الملكية ، بما في ذلك الترتيبات القائمة أو الملتزم بها لزيادة رأس المال الإضافي ، فضلاً عن الأخذ في الإعتبار لوجود ترتيبات حالية أو ملتزم بها لخفض المتطلبات الحالية لتوزيعات الأرباح ، أو لتعجيل التوزيعات النقدية من المنشآت التابعة أو غيرها من المستثمرين .

ثالثاً : بعد تحديد وتقييم المعلومات التي تتعارض مع إفتراض الإستمرارية إذا إستنتج المر مراقب الحسابات أنه مازال يوجد شك جوهري بشأن قدرة المنشأة على الإستمرار لفترة زمنية معقول من الزمن ، فإن على مراقب الحسابات أن يقيم الآثار المحتملة لتلك المعلومات على القوائم المالية



ويقيم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة ، أما إذا إستنتج مراقب الحسابات أن خطط الإدارة تعمل على تخفيف الشك الجوهرى في قدرة المنشأة على الإستمرار بعد تقييم مراقب الحسابات لخطط الإدارة وفعاليتها ، فينبغى على مراقب الحسابات أن يأخذ في الحسبان مدى كفاية الإفصاح عن الأحداث أو الظروف التي أثارت الشكوك الجوهرية لدى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية ، كما ينبغى أن يتضمن إعتبارات مراقب الحسابات بشأن ذلك الإفصاح الاثار المحتملة لتلك الأحداث أو الظروف ، والعوامل المخففة لها بما فيها خطط الإدارة .

ومن أمثلة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها والتي يجب أن يتأكد مراقب الحسابات من كفايتها ما يلي:(Humphrey et al.,2019, Pp.13-21)

- أ- الظروف والأحداث التي تسبب وجود الشك الجوهرى بشأن قدرة المنشأة لفترة معقولة من الزمن .
- ب-الآثار المحتملة لتلك الظروف والأحداث .
- ج-تقييم الإدارة لمدى جوهرية تلك الأحداث والظروف ، وتقييمها لأي عوامل مخففة لها .
- د- التوقف المحتمل للعمليات .
- هـ-خطط الإدارة (وبما في ذلك المعلومات المالية المستقبلية ذات الصلة) .
- و- معلومات حول مدى قابلية إسترداد وتبويب مبالغ الأصول المسجلة أو مبالغ أو تبويب الإلتزامات .

رابعاً : إذا استنتج مراقب الحسابات عدم ملاءمة وعدم معقولية خطط الإدارة ، وأن الشك الجوهرى مازال مستمراً ، فإن تقرير مراقب الحسابات يجب أن يتضمن فقرة توضيحية (فقرة التأكيد على الأمور) بعد فقرة الرأي يبين فيها هذا الإستنتاج . وذكر القسم AU-C 570 "أن استنتاج مراقب الحسابات حول قدرة المنشأة على الإستمرار يجب أن يتم التعبير عنه من خلال إستخدام عبارة" هناك شك جوهرى حول قدرة المنشأة على الإستمرار أو (أي صياغة متشابهة تتضمن عبارات كل من الشك الجوهرى والإستمرارية) . ولا ينبغى على مراقب الحسابات إستخدام لغة شرطية في تلك الفقرة بشأن وجود شك جوهرى في قدرة المنشأة على الإستمرارية مثل "إذا إستمرت المنشأة تعاني من خسائر تشغيل متكررة أو إذا إستمرت العجز في صافي رأس المال ، قد يكون هناك شك جوهرى حول قدرة المنشأة على الإستمرار" .

وفي هذا الإطار فقد أشار المعيار SAS No.126 إلى أنه إذا ما كان الشك الجوهرى حول قدرة المنشأة على الإستمرار لفترة معقولة من الزمن لا يزال موجوداً ، فإن على مراقب الحسابات



التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة ، وتشتمل الأمور التي يتعين على مراقب الحسابات الإبلاغ عنها : طبيعة المعلومات التي تتعارض مع مبدأ الإستمرار ، والآثار المحتملة على كل من القوائم المالية والإيضاحات ، وكذلك الآثار المترتبة على تقرير مراقب الحسابات ، كما ينبغي أيضاً في هذا الشأن توثيق عملية المراجعة بمعنى أنه إذا ظل مراقب الحسابات يرى أن هناك شك جوهري بشأن قدرة المنشأة على الإستمرار ، فإن توثيق المراجعة يجب أن يحتوي على كل من : المعلومات التي تتعارض مع مبدأ الإستمرارية والتي أدت إلى إعتقاد مراقب الحسابات بوجود شك جوهري بشأن إستمرارية المنشأة لفترة زمنية معقولة ، وعناصر خطط الإدارة والتي يعتبرها مراقب الحسابات جوهرياً في التغلب على التهديدات بإستمرارية وجود المنشأة ، وكذلك إجراءات المراجعة المنفذة والأدلة التي تم الحصول عليها لتقييم مدى ملائمة ومعقولية خطط الإدارة ، فضلاً عن توثيق إستنتاج مراقب الحسابات بشأن ما إذا كان الشك الجوهري لا يزال موجوداً أم تم تخفيفه ، فإذا كان الشك الجوهري لا يزال موجوداً ، فإن مراقب الحسابات يجب أن يوثق الآثار المحتملة للمعلومات التي تتعارض مع إفتراض الإستمرارية على القوائم المالية .

ويرى الباحث أنه على مراقب الحسابات توثيق مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة ، أما إذا كان الشك الجوهري تم تخفيفه ، فإن مراقب الحسابات يجب أن يوثق النتيجة التي توصل إليها ، مع ضرورة الإفصاح عن الأحداث والظروف الأساسية والتي تسببت في البداية بالإعتقاد بوجود شك جوهري ، كذلك يجب أن يحتوي توثيق المراجعة على إستنتاج مراقب الحسابات بشأن إضافة فقرة توضيحية في تقرير المراجعة ، وكذلك إذا كانت خطط الإدارة أو الإفصاحات غير كافية ، فإن مراقب الحسابات أيضاً يجب أن يوثق أسباب تعبيره لرأي متحفظ أو رأي عكسي .

معييار المراجعة الدولي رقم ISA 570 :

أصدر المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكد (IAASB) التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) المعيار الدولي للمراجعة ISA 570 ، بعنوان "الإستمرارية" ، وحدد المعيار ثلاث أهداف لمراقب الحسابات عند تقييم قدرة المنشأة على الإستمرار وهي :

- أ- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بمدى ملائمة إستخدام الإدارة لإفتراض المنشأة المستمرة في إعداد القوائم المالية .
- ب- إستنتاج إمكانية وجود شكوك جوهريية ، بناء على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، تتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تلقي بتكهنات سلبية على قدرة المنشأة على الإستمرار.
- ج- تحديد الأثر على تقرير المراجعة .



ووفقاً لهذا المعيار لا يلزم مراقب الحسابات في كل عملية مراجعة بتأدية إجراءات مراجعة تصمم خصيصاً للتأكد من سلامة إفتراض الإستمرارية والذي تعد على أساسه القوائم المالية ، ولكن هذا المعيار يتطلب من مراقب الحسابات تأدية إجراءات إضافية فقط في حالة وجود شك جوهري قد يثار عن الإستمرارية من خلال إجراءات المراجعة الروتينية العادية ، ولذلك فإنه قد اهتم بتحديد بعض المؤشرات والظروف والأحداث والتي قد تثير شكاً جوهرياً لدى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية من خلال مراجعته العادية ، والتي تتمثل في مجموعة من الظروف والأحداث تتعلق بالمؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية وأيضاً مجموعة من المؤشرات الأخرى المتنوعة ، ونظراً لأهمية هذا المعيار فسوف يقوم الباحث في الفصل القادم بتناول هذا المعيار بشئ أكثر تفصيلاً .

وفي نهاية هذا المحور يرى الباحث أن دور مراقب الحسابات لا يقتصر على مجرد تقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية والتقرير عن ذلك، بل يمتد دوره ليدق ناقوس الخطر محذراً ومرشداً للإدارة لاتخاذ الاجراءات الوقائية أو العلاجية الكفيلة لاجراج المنشأة من دائرة العسر المالي الخطر وذلك قبل الانزلاق في هاوية الفشل ثم الافلاس والتصفية.

المحور الثاني : إختبار النموذج المقترح .

1/2 أساليب جمع بيانات الدراسة التطبيقية :

إعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة التطبيقية اللازمة لأغراض قياس متغيرات الدراسة خلال النطاق الزمني المحدد لفترة الدراسة والذي إمتد لمدة ٥ سنوات لمجموعة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والتي تمثل عدة قطاعات مختلفة كما هو وارد بالجدول رقم (1/2) ، وقد تم الإعتماد على نماذج تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق القوائم المالية والمعد وفقاً لأحكام المادة (40) من قواعد الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية ، وعلى التقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة لتلك الشركات ، وقد تم التوصل إلى تلك البيانات من خلال المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت .



جدول رقم (1/2)

يوضح عينة الدراسة التطبيقية موزعة على القطاعات *

مسلسل	القطاع	عدد شركات العينة	النسبة
١	الإتصالات	14	%27
2	الكيمائيات	13	%٢٥
3	العقارات	9	%18
4	أغذية ومشروبات	7	%14
5	رعاية صحية وأدوية	8	%16
	الإجمالي	51	%100

*المصدر: من إعداد الباحث .

2/2 متغيرات الدراسة ومنهجية قياسها الكمي :

في ضوء مشكلة وتساؤلات البحث ، ولأغراض تحقيق الأهداف البحثية لهذه الدراسة ، يمكن للباحث تحديد متغيرات الدراسة ومنهجية قياسها الكمي ، على النحو التالي :

1/2/2 المتغير التابع (الحكم على إستمرارية المنشآت) ومنهجية قياسه الكمي :

لأغراض هذه الدراسة ، إعتد الباحث في القياس الكمي للمتغير التابع لهذه الدراسة (والذي يتمثل في الحكم على إستمرارية المنشآت ، ويرمز له بالرمز (Y) لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث على حده خلال نطاق فترة الدراسة ، مع تصنيفها إلى شركات ناجحة وفاشلة ، ومن ثم الحكم على موقفها المالي ، وإحتمالية تعرضها لمخاطر الفشل المالي في المستقبل المنظور، و بالتالي الحكم على استمرارية المنشأة من عدمه ، على الصيغة الرياضية التالية طبقا لنموذج الإنحدار (COX) الذي يمثل أحد الأساليب المستخدمة في تحليل عوامل البقاء والإستمرارية ويتمتع هذا الأسلوب بمزايا عديدة في أنه يعتبر من الأساليب الحديثة ، علاوة على سهولة التعامل من هذا الأسلوب ، ويستخدم هذا النموذج في الحالات التي يكون متغير البقاء أو الإستمرارية له أهمية في تحليل الظاهرة المعنية بالدراسة .



ويمكن استخدامه في التنبؤ بمخاطر الفشل المالي و الحكم علي استمرارية المنشآت ، والتي أكدت دراسة (Gunathilaka , 2014, Pp. 39-51) إلى أن ذلك النموذج يعد من أشهر النماذج وأكثرها قبولاً في أدبيات التراث الفكري ، ويمثل الأساس الذي إنطلقت منه العديد من البحوث والدراسات في مجال قياس قياس قدرة المنشأة على الإستمرار ، وبناء علي ما سبق يمكن صياغة النموذج المقترح و الذي يتالف من مؤشرات مالية و اخري غير مالية علي النحو التالي :

$$Y_{i,t} = Ait + 1.2 \frac{OC}{TAit} + 1.4 \frac{RE}{TAit} + 3.3 \frac{EBIT}{TAit} + 0.6 \frac{MVOE}{BAFL} + 1 \frac{S}{TAit}$$

وتمثل معادلة الانحدار السابقة المؤشرات المالية للنموذج

$$Y_{i,t} = 1.8 QCM + 1.1 MCM + 2.8 ICM + 0.9 MPCM + 2 JDPMC$$

وتمثل معادلة الانحدار السابقة المؤشرات غير المالية للنموذج

حيث ان :

$Y_{i,t}$ قياس قدرة المنشأة على الإستمرار للشركة i عن الفترة t .

$(OC/ TA)_{i,t}$ نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول للشركة i في نهاية الفترة t .

$(RE/ TA)_{i,t}$ نسبة الأرباح (أو الخسائر) المحتجزة إلى إجمالي الأصول للشركة i في نهاية الفترة t .

$(EBIT/ TA)_{i,t}$ نسبة الأرباح قبل الفوائد و الضرائب إلى إجمالي الأصول للشركة i في نهاية الفترة t .

$(MVOE/ BAFL)_{i,t}$ نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية للقروض للشركة i في نهاية الفترة t .

$(S/ TA)_{i,t}$ نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول للشركة i في نهاية الفترة t .

QCM ← مقاييس رقابة الجودة

MCM ← مقاييس رقابة المواد

ICM ← مقاييس رقابة المخزون

MPCM ← مقاييس رقابة أداء الآلات



JDPMC ← مقاييس رقابة أداء أعمال التسليم

وطبقاً لما جاء بنموذج انحدار كوكس تكون معاملات الانحدار كالتالي :

(1- 0.6- 3.3- 1.4- 1.2) تمثل هذه القيم معاملات انحدار المؤشرات المالية .

(2- 0.9- 2.8- 1.1- 1.8) تمثل هذه القيم معاملات انحدار المؤشرات غير المالية

وبعد استخراج قيمة (Y) الفعلية لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث ومقارنتها

بقيمة (Y) (الفاصلة (أو المعيارية) التي تبلغ 2.675 أعتد الباحث على المنهجية التالية:

- إذا كانت قيمة (Y) الفعلية أكبر من أو تساوي قيمة (Y) الفاصلة ، فإنها تعني أن الشركة ناجحة **Successful Company** وذات موقف مالي قوي **Stong Financial Position** وتميز بخصائص مالية مشابهة للشركات المساهمة الصناعية التي نجحت في الماضي ، وبالتالي فإن احتمالية تعرضها لمخاطر الفشل المالي في المستقبل المنظور صغير ويرمز لها في هذه الحالة بالرمز (S) و بالتالي يستطيع مراقب الحسابات الحكم علي استمرارية الشركة .
- إذا كانت قيمة (Y) الفعلية أقل من قيمة (Y) الفاصلة فإنها تعني أن الشركة فاشلة **Failed Company** وذات موقف مالي ضعيف **Weak Financial Position** وتتميز بخصائص مالية مشابهة للشركات المساهمة الصناعية التي فشلت في الماضي ، وبالتالي فإن احتمالية تعرضها لمخاطر الفشل المالي في المستقبل المنظور كبير ويرمز لها في هذه الحالة بالرمز (F) و بالتالي يستطيع مراقب الحسابات الحكم علي عدم استمرارية الشركة

2/2/2 المتغير المستقل (تحسين كفاءة مراقب الحسابات) ومنهجية قياسه الكمي:

يتمثل المتغير المستقل لهذه الدراسة في تحسين كفاءة اداء مراقب الحسابات ويعرض الباحث من خلال الجدول (2/2) منهجية قياس المتغير المستقل لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث على حدة خلال نطاق فترة الدراسة ، وعلاقته المتوقعة بالمتغير التابع للدراسة



الجدول رقم (2/2)

منهجية القياس الكمي للمتغير المستقل وعلاقته المتوقعة بالمتغير التابع

نوع التأثير المتوقع والدلالة المعنوية المتوقعة مع قيمة المتغير التابع (Y)	المتغير المستقل (تحسين كفاءة اداء مراقب الحسابات)	
تأثير إيجابي معنوي	TS	معايير فنية
تأثير إيجابي معنوي	OS	معايير تنظيمية
تأثير إيجابي معنوي	FWS	معايير عمل ميداني
تأثير إيجابي معنوي	RS	معايير التقرير

حيث :

TS : Technical Standards .

OS : Organizational Standards .

FWS : Field Work Standards

RS : Report Standards .

3/2 المتغيرات الرقابية ومنهجية قياسها الكمي :

بينت العديد من الكتابات والدراسات منها دراسة كل من (Andrea , 2014, Pp.66-71 ; Mohan & Vinay , 2014, P.414 ; Bee & Abdollahi , 2015, Pp. 7989 – 8001 ; Poorzamani & Anhari , 2016, Pp. 64 – 69 ; Jacobs, 2016, Pp. 123 – 127) التي إنطوي عليها التراث الفكري المتخصص في مجال مخاطر الفشل المالي ، أن هناك العديد من العوامل والمتغيرات الحاكمة الأخرى (بخلاف معايير تحسين كفاءة مراقب الحسابات) قد تؤثر في قياس قدرة المنشأة على الإستمرار وهو ما إصطلح تسميتها بالمتغيرات الرقابية (أو الضابطة) وقد قام الباحث بتضمين النموذج الكمي المقترح بهذه الدراسة ببعض



المتغيرات الرقابية التي قد يكون لها تأثير محتمل- من وجهة نظر الباحث - على القيمة الفعلية لإحتمالية تعرض الشركات لمخاطر الفشل المالي في المستقبل المنظور ، وذلك بهدف التحكم في تأثير هذه المتغيرات على العلاقة بين معايير تحسين كفاءة مراقب الحسابات (المتغير المستقل) والحكم على إستمرارية المنشآت (المتغير التابع) ومن هذه المتغيرات ما يلي :

1/2/3 كفاءة استخدام الأموال المستثمرة (ROI)

تم استخدام هذا المتغير لبيان مدى كفاءة الشركة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المفترضة ، في تحقيق عائد على تلك الأموال أكبر من أو يعادل على أقل تقدير تكلفة التمويل ، وهو الأمر الذي يساهم بطبيعة الحال في زيادة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتحقيق فائض نقدي للمساهمين ، مما ينعكس بدوره على انخفاض احتمالية تعرض الشركة لمخاطر الفشل المالي في المستقبل المنظور وبالتالي قدرتها علي الاستمرار ، ولأغراض هذه الدراسة ، قام الباحث بقياس كفاءة استخدام الأموال المستثمرة (ROI) لكل شركة من الشركات في عينة البحث من خلال إيجاد ناتج قسمة صافي الربح (أو الخسارة) قبل الفوائد والضريبة في نهاية الفترة على إجمالي الاستثمار في نهاية الفترة وهو ما يمثل معدل العائد على الاستثمار في نهاية الفترة :

$$ROI_{i,t} = \text{Net Profit (or Loss) before Interest and Tax}_{i,t} / \text{Total Investment}_{i,t}$$

حيث

$ROI_{i,t}$ تشير إلى كفاءة استخدام الأموال المستثمرة وتمثل معدل العائد علي الاستثمار للشركة i في نهاية الفترة t

$\text{Net Profit (or Loss) before Interest and Tax}_{i,t}$ صافي الربح (أو الخسارة) قبل الفوائد والضريبة للشركة i في نهاية الفترة t

$\text{Total Investment}_{i,t}$ إجمالي الاستثمار للشركة i في نهاية الفترة t

ومن المتوقع أن يكون هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً لكفاءة استخدام الأموال المستثمرة (ROI) على الحد من احتمالية تعرض الشركات لمخاطر الفشل المالي في المستقبل.



2/2/3 الاستثمار في أصول أكثر سيولة (CR)

تم استخدام هذا المتغير لبيان مدى قدرة الشركة على الاستثمار في أصول أكثر سيولة (أي أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها) بما يمكنها من مواجهة التزاماتها النقدية المختلفة ، وتحريك دورتها التشغيلية ، ومواجهة الحالات الطارئة ، دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على إقتراض جديد ، وهو ما يصاحب ذلك عادة إنخفاض في درجة المخاطر المالية ، مما ينعكس ذلك بدوره على انخفاض إحتمالية تعرض الشركة لمخاطر الفشل المالي في المستقبل المنظور وبالتالي قدرتها علي الاستمرار .

ولأغراض هذه الدراسة ، قام الباحث بقياس الاستثمار في أصول أكثر سيولة (CR) لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث من خلال إيجاد ناتج قسمة إجمالي الأصول المتداولة في نهاية الفترة على إجمالي الالتزامات المتداولة في نهاية الفترة وهو ما يمثل نسبة التداول في نهاية الفترة .

$$CR_{i,t} = \text{Total Current Assets}_{i,t} / \text{Total Current Liabilities}_{i,t}$$

حيث

$CR_{i,t}$ تشير إلى الاستثمار في أصول أكثر سيولة ، وتمثل نسبة التداول للشركة i في نهاية الفترة t

$\text{Total Current Assets}_{i,t}$ إجمالي الالتزامات المتداولة للشركة i في نهاية الفترة t

ومن المتوقع أن يكون هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً للاستثمار في أصول أكثر سيولة (CR) على الحد من إحتمالية تعرض الشركات لمخاطر الفشل المالي في المستقبل المنظور

3/2/3 الاعتماد على مصادر تمويل أقل مخاطر (TLTL/TL) :

تم استخدام هذا المتغير لبيان مدى اعتماد الشركة على مصادر للتمويل أقل مخاطرة ، مثل الاستدانة بواسطة السندات القابلة للتحويل أو الاعتماد على الأسهم الممتازة بدلاً من السندات العادية ، أو الاعتماد على القروض طويلة الأجل بدرجة أكبر من القروض قصيرة الأجل ، وهو ما يصاحبه إنخفاض إحتمالية تعرض الشركة لمخاطر الفشل المالي في المستقبل المنظور ، وبالتالي قدرتها علي الاستمرار ولأغراض هذه الدراسة ، قام الباحث بقياس الاعتماد على مصادر تمويل أقل مخاطرة



(TLTL/TL) لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث من خلال إيجاد ناتج قسمة إجمالي الالتزامات طويلة الأجل في نهاية الفترة على إجمالي الالتزامات في نهاية الفترة :

$$(TLTL/TL)_{i,t} = \text{Total Long Term Liabilities}_{i,t} / \text{Total Liabilities}_{i,t}$$

حيث

$(TLTL/TL)_{i,t}$ تشير إلى الاعتماد على مصادر تمويل أقل مخاطرة ، وتمثل نسبة إجمالي الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي الالتزامات للشركة i في الفترة t

$\text{Total Long Term Liabilities}_{i,t}$ إجمالي الالتزامات طويلة الأجل للشركة i في نهاية الفترة t

$\text{Total Liabilities}_{i,t}$ إجمالي الالتزامات للشركة i في نهاية الفترة t

ومن المتوقع أن يكون هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً للاعتماد على مصادر تمويل أقل مخاطرة (TLTL/TL) على الحد من احتمالية تعرض الشركات لمخاطر الفشل المالي في المستقبل المنظور.

4/2/3 التوازن المالي بين هيكل التمويل وهيكل الأصول (CSR/TLTAS) :

تم استخدام هذا المتغير لبيان مدى قدرة الشركة على الاعتماد على هيكل تمويل يتناسب مع هيكل الأصول ، مما يساعدها على تحقيق التوازن المالي من حيث المقدار أو التوقيت فيما بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، وهو ما يساهم بدوره في انخفاض احتمالية تعرض الشركة لمخاطر الفشل المالي في المستقبل المنظور وبالتالي قدرتها علي الاستمرار .

ولأغراض هذه الدراسة ، قام الباحث بقياس التوازن المالي بين هيكل تمويل وهيكل الأصول (CSR/TLTAS) لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث من خلال إيجاد ناتج قسمة هيكل رأس المال في نهاية الفترة على إجمالي الأصول طويلة الأجل في نهاية الفترة :

$$(CSR/TLTAS)_{i,t} = \text{Capilat Structure Ration}_{i,t} / \text{Total Long Term Assets}_t$$

حيث

$(CSR/TLTAS)_{i,t}$ تشير إلى التوازن المالي بين هيكل التمويل وهيكل الأصول ، وتمثل نسبة مؤشر هيكل رأس المال إلى إجمالي الأصول طويلة الأجل للشركة i في الفترة t

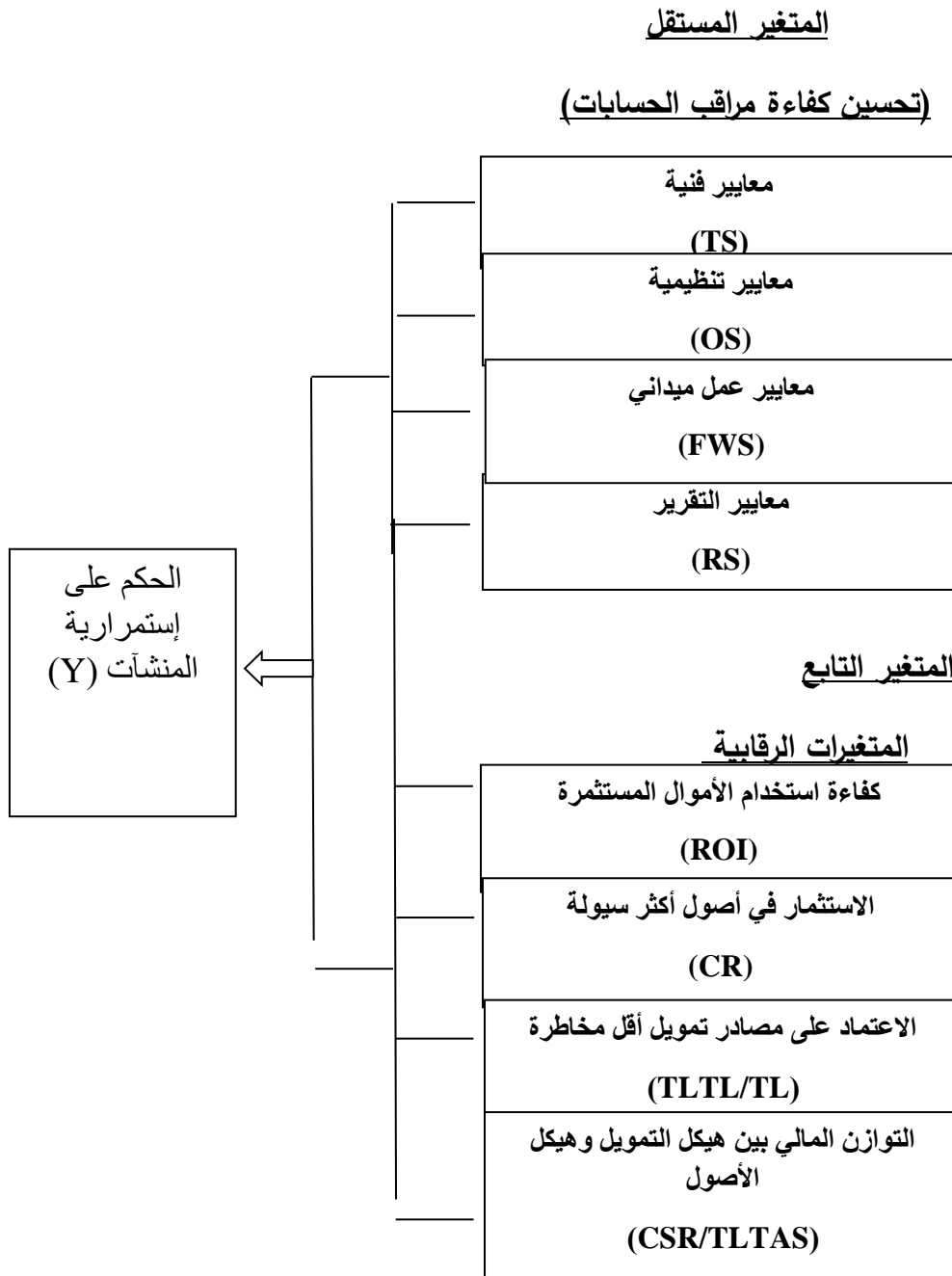


$Capital\ Structure\ Ratio_{i,t}$ تشير إلى مؤشر هيكل رأس المال ، وتمثل ناتج جمع إجمالي حقوق المساهمين وإجمالي الالتزامات طويلة الأجل للشركة i في نهاية الفترة t

$Total\ Long\ Term\ Assets_{i,t}$ إجمالي الأصول طويلة الأجل للشركة i في نهاية الفترة t ومن المتوقع أن يكون هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً للتوازن المالي بين هيكل التمويل وهيكل الأصول ($CSR/TLTAS$) على الحد من إحصائية تعرض الشركات لمخاطر الفشل المالي في المستقبل المنظور .

4/2 النموذج الكمي المقترح للبحث

يمكن للباحث التعبير عن النموذج الكمي المقترح للبحث ، من خلال عرض الشكل التالي (1/2)



الشكل (1/2)

النموذج الكمي المقترح للبحث

المصدر: إعداد الباحث .



النتائج والتوصيات :

أولاً - النتائج :

- ١- تعد الاستمرارية محاسبياً أحد الافتراضات الأساسية التي يركز عليها الاطار العام لاعداد التقارير المالية والذي حظي باهتمام الكثير من الباحثين سواء من حيث سلامة تطبيقه من قبل الادارة او من حيث تأثيره على عملية المراجعة منذ قبول التكليف وانتهاء بإعداد التقرير.
- ٢- يعتبر من غير الملائم الإعتماد على المتغيرات أو النسب المالية فقط بل يجب الإعتماد على مجموعة من النسب المالية والتشغيلية لأن قرار الإستمرارية من القرارات الجوهرية ومن الصعب بناءة على نماذج تتسم بالعشوائية ، وذلك حتى يتمكن مراقبي الحسابات من بناء نماذج يمكن الإستعانة بها في الحالات المشابهة المستقبلية .
- ٣- قصور الأساليب والنماذج الإحصائية التقليدية في التنبؤ بقدرة المنشأة على الاستمرارية ، حيث يحكمها العديد من الافتراضات المقيدة والتي تحول دون فعالية وصلاحيه عملية تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار ، مثل افتراض الخطية ، والتوزيع الطبيعي للبيانات او المتغيرات ، وافتراض الاستقلالية والتجانس للمؤشرات او المتغيرات الداخلة في عملية تقييم الاستمرارية ، وهو ما يجعل كل هذه الافتراضات تتعارض في كثير من الاحيان مع عناصر القوائم ، وهذا ما تم تأكيده من خلال الدراسة ، الأمر الذي ترتب عليه سعي الباحث نحو إيجاد أسلوب كمي يجمع بين المؤشرات المالية وغير المالية .

ثانياً - التوصيات :

- ١- ضرورة أن تطور الإدارة من خبراتها وتأخذ في الحسبان كافة المعلومات المتاحة عن المستقبل عند تقييم مدى ملائمة قدرة المنشأة على الإستمرار .
- ٢- ضرورة تشجيع مراقبي الحسابات - سواء فى مكاتب المحاسبة الخاصة او لدى الجهاز المركزي للمحاسبات - باستخدام الاساليب الكمية التي تعتمد على المؤشرات المالية وغير المالية ، وذلك عند تقييم قدرة المنشأة على الإستمرارية بهدف ترشيد احكامهم المهنية ، وتحسين قراراتهم .
- ٣- توجيه الباحثين نحو مواصلة ومسايرة البحث العلمي فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في تقييم مراقب الحسابات لقدرة المنشأة على الإستمرار .



قائمة المراجع :

أولاً - قائمة المراجع العربية :

رشيد ، ناظم حسن ، (2020) ، تأثير استخدام العصف الذهني في ترشيد الحكم المهني للمدقق

لتقييم استمرارية الشركة،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد: 8 العدد:

2 ، العراق ، ص ص ٥٧-٦٠ .

شلقامى ، حسن محمود ، (2016)، دراسة تحليلية لادوات دعم كفاءة الحكم المهني لمراقب الحسابات

بشأن تقييم استمرارية المنشآت , أكاديمية السادات للعلوم الادارية ، مركز الاستشارات

والتبحوث والتطوير ، مجلة البحوث الادارية العدد 2 ، ص ص ٢٢-٢٧ .

منصور، رضا زكي عبد الحافظ ، (2018) ، دراسة أثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية

للمنشأة على قرار المراجع عند تقييم الإستمرارية "رسالة دكتوراه غير منشورة" كلية التجارة

جامعة القاهرة، مصر، ص ص ١٠٩-١٣٥ .



ثانياً - قائمة المراجعة الأجنبية :

- Andrea Rozsa, (2014) inancial Performance Analysis and Bankruptcy Prediction in Hungarian Dairy Sector , Pp.66-71 Available at :<http://eds.a.ebscohost.com/ehost/pdfviewer/pdfviewer?vid=7&sid=17ea9b6c-78a3-43c2-84ad->
- Asare, Stephen K., (2018), "The Auditor's Going-Concern Decision: A Review and Implications for Future Research", Journal of Accounting Literature, Vol.9, Pp.17-33 .
- Bee, Thai Siew and Abdollahi Mehdi, (2015) ,Corporate Failure Predection : Malaysia's Emerging Market , The International Journal of Finance Vol. 25 , No. 4 , Pp. 7989 – 8001
- Fargher, N. L and L. Jiang., (2018) , "Changes in the Audit Environment and Auditor's Propensity to Issue Going-Concern Opinions", Auditing: A journal of Practice and Theory, Vol. 27, No.2, Pp. 229-231 .
- Gunathilaka , Chand, (2014) Financial Distress Prediction A Comparative Study of Solvency Test and Z-Score Models with Reference to Srilanka The IUP Journal of Financial Risk Management Vol., X1 , No. 3 , Pp. 39- 51
- Humphrey, C., Loft, A. and Woods, M, (2019), "The Global audit Profession and the International Financial Architecture: Understanding Regulatory Relationships at a Time of Financial Crisis", Accounting Organizations and Society, Vol. 34, No.6-7, Pp.13-21.
- International Auditing and Assurance Standards Board IASB., (2016).,"ISA 570, Going Concern", Revised 6 May, 2017.
- Jacobs , Michael JR , (2016) ,Resoulution of Corporate Financial Distress : An Empirical Analysis of Processes and Outcomes the Journal of Portfolio Management Winter , Pp. 123 – 127 .
- Marie, Pavalakova., and Alena, Kocmanova .,(2020), "New Audit Reporting Challenges:Auditing the Going Concern Basis of Accounting" ., 200th International Scientific Conference Economics and Management .,Vol.15, Issue.42, Pp.74-76 .
- Mohan , Abha and Vinay , Mohan, (2014) ,Human Inadequacies in Corporate Failures : A case Study International Journal of Multidisciplinary Approach and Studies Vol. 1 No. 5 September / October , P.414 .
- Planer , Micheal and Sanders Thomas B.,(2020), "Going Concern Debt Ratios: Firm Safe?" Corporate Finance Review, Nov.Dec, Pp.1-62 .



Poorzamani , Zahra and Anthari Neda, (2016) ,Studying the Relationship between Conditional and Unconditional Conservatism with Altman's Bankruptcy Model Index Evidenced from Iran Life Science Joornal Vol , 10. No.7 , Pp. 64 – 69 .

Statement on Auditing Standards, Number 126, (2017) The Auditor's Consideration of an Entity's Ability to Continue as a Going Concern.